

بدون "المساءلة" سيزداد العنف الطائفي في سوريا سوءاً

بواسطة [كيلا كونتز](#) (ar/experts/kyla-kwntz/)، [جريجوري ووترز](#) (ar/experts/jryjwry-wwtrz/)

يونيو
متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/without-accountability-syrias-sectarian-violence-will-only-worsen))

عن المؤلفين

[كيلا كونتز](#) (ar/experts/kyla-kwntz/)

كيلا كونتز هي طالبة دكتوراه في مدرسة كارتر للسلام وحل النزاعات، وباحثة في "الأرشيف السوري".



[جريجوري ووترز](#) (ar/experts/jryjwry-wwtrz/)

جريجوري ووترز باحث في الأرشيف السوري ومستشار سابق في مجموعة الأزمات الدولية، تركز أبحاثه على الأجهزة الأمنية لنظام الأسد، ومؤخراً على الحكم المحلي بعد سقوط الأسد.



تحليل موجز

لا تزال خطط الحكومة بشأن العفو والعدالة الانتقالية فضلاً عن قدرتها على تنفيذها غامضة مما يدفع ببعض السنّة والعلويين إلى التحرك بشكل فردي ويساهم في تصاعد موجة العنف الطائفي بين المكونات المجتمعية.

في 16 أيار/مايو أعلنت الحكومة السورية عن إنشاء لجنة العدالة الانتقالية (-20250517/live-news/www.france24.com/en) وهي أول خطوة جدية نحو محاسبة جرائم نظام الأسد، ومع ذلك أشار النقاد بالفعل إلى أن اللجنة تفتقر للشفافية وستركز حصراً

(-2025/05/19/syrias-transitional-justice-commission-missed-opportunity-victim-led-justice) على مرتكبي الجرائم من النظام السابق مستبعدة الجرائم المرتكبة منذ الإطاحة بدار الأسد، إن غياب أي عملية مساءلة للأشهر الستة الماضية يغذي بالفعل دورات انتقامية جديدة عبر البلاد، لوقف هذا الاضطراب الاجتماعي المتنامي ومنع تصاعد العنف يجب على دمشق ضمان عمل اللجنة الجديدة بسرعة وشفافية واستقلالية، في الوقت نفسه يجب على واشنطن وشركائها الضغط من أجل - وتقديم الدعم التقني ل - عملية أوسع وأكثر شرعية للعدالة الانتقالية.

نقص في الشفافية

إن غياب العدالة الانتقالية والمساءلة لمجرمي النظام من أهم القضايا الملحة التي تواجه المجتمع السوري اليوم، الالتباس حول من يُعتبر رسمياً "مذنّباً" أو "مُعفى عنه" إضافة إلى الغضب من استمرار حرية العديد من الجناة المعروفين قد أثار غضب الشعب ضد أي سوريين يُنظر إليهم كموالين سابقين للنظام، هذا الغضب يُعبر عنه بشكل متكرر بأبعاد طائفية بسبب استخدام النظام للطائفة العلوية

كسلاحٍ بدورها خطر العقاب الجماعي لجرائم النظام ترك المجتمع العلوي غير متأكد من دوره في مستقبل سوريا مما دفع بعض الرجال لدعم المتمردين المواليين للنظام السابق

في الوقت نفسه جهود الحكومة الجديدة لاعتقال مجرمي النظام كانت متذبذبة وغامضة وسيئة التواصل. يبدو أن نهجين منفصلين قد ظهرتا بالنسبة لأولئك الذين شغلوا مناصب عليا أو ارتبطوا بمذابح بارزة. تنشر المنافذ الحكومية بانتظام إعلانات عن اعتقالهم وهم يميلون للبقاء في السجن بمجرد احتجازهم (مع استثناءات مهمة انظر مناقشة فادي صقر أدناه). ومع ذلك العديد من المخبرين السابقين والموظفين صغار الرتب يواصلون السير في الشوارع. السكان المحليون يبلغون بانتظام عن مثل هؤلاء المجرمين لقوات الأمن لكن في كثير من الأحيان يُفرض عليهم بعد احتجاز لأيام قليلة فقط.

ما يزيد الأمور تعقيداً هو "التسوية" وهي عملية بدأت القيادة الجديدة بتطبيقها على قوات الأمن السابقة للنظام في كانون الأول/ديسمبر لتسجيلهم ببطاقات هوية مؤقتة. رغم أن السلطات صرحت بوضوح أن "التسوية" ليست شكلاً من أشكال العفو إلا أن العديد من العلويين نظروا إليها كعودة للوضع المدني.

في تفسير جهودها المتأخرة لملاحقة مجرمي النظام المعروفين استشهدت الحكومة بالموارد الشحيحة ونقص الأدلة الضرورية لبناء القضايا ونقص المساحة في سجون الدولة. وبالمثل رثى مسؤولو وزارة العدل النظام القضائي المدمر لأشهر مشيرين إلى نقص المحاكم والقضاة الفعالين.

العنف المتزايد

العديد من ضحايا جرائم النظام وعائلاتهم يشعرون بإحباط متزايد من عملية المساءلة المطولة. في نيسان/أبريل على سبيل المثال تجمع متظاهرون في مركز المعارضة السابق التل للمطالبة بالعدالة بعد أشهر من الشكاوى حول سير متعاوني النظام أحراراً. رغم أن هذا الاحتجاج كان سلمياً إلا أن سكاناً محليين آخرين أخذوا الأمر بأيديهم بالعنف.

ربما المثال الأبرز حتى الآن كان مذبة العلويين (<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrias-transitional-honeymoon-over-after-massacres-and-disinformation>) التي بدأت في 6 آذار/مارس في محافظتي طرطوس واللاذقية بعد انتفاضة متمردة منسقة من قبل العلويين المواليين للأسد. بعد سقوط النظام بفترة قصيرة انتشرت قائمة بأسماء أفراد مزعومين مسؤولين عن مذبة السنة المدعومة من الدولة عام 2013 في قرية البيضا شمال طرطوس على فيسبوك. في محادثة مع المؤلفين أشارت ناجية من مذبة العلويين عام 2025 في بانياس المجاورة إلى هذه القائمة عند إحصاء عدد العلويين غير المنتهين للنظام الذين قُتلوا في حيها. "إذا كان المسؤولون عن البيضا معروفين" سألت "فلماذا قُتل عشرة من أفراد عائلتي بدلاً منهم".

بينما لعبت الجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة دوراً كبيراً في مذبة آذار/مارس كان المدنيون مسؤولين أيضاً عن العديد من الجرائم. في بانياس اِدعى (<https://www.syriarevisited.com/p/baniyas-massacre-through-the-eyes>) بعض الناجين أن السنة من الريف ارتكبوا نصف جرائم القتل مستغلين الفوضى للسعي وراء انتقام عشوائي لمذابح النظام التي ألحقت بقراهم قبل عقد من الزمن. في قرية القدموس الساحلية واجه محلي عضواً في فصيل مرتبط بالحكومة كان يخرب محلاً تجارياً يملكه علوي. رداً على ذلك قال الرجل إن عائلته بأكملها قُتلت خلال مذبة للنظام نجا منها بالكاد. "لست هنا لتنفيذ الأوامر" أضاف "أنا هنا لآخذ حقوقتي". وتأملاً في هذا اللقاء اعترف محلي آخر: "لو وجدت الشخص الذي اعتقلني لقتلته بنفستي".

رغم أن معظم السوريين لم يتصرفوا بناءً على رغبتهم في الانتقام إلا أن الهجمات الانتقامية ازدادت في الأسابيع الأخيرة. في 21 نيسان/أبريل انتشر فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر ثلاثة رجال ملثمين عرفوا أنفسهم باسم "قوة المساءلة الخاصة" في أعزاز وهددوا بقتل متعاوني النظام المعروف أنهم عادوا لمدينتهم. في الأسابيع التي تلت حدثت عمليات إعدام على طريقة الانتقام بانتظام في حماة وحلب تستهدف بشكل أساسي المتعاونين السنة. في الوقت نفسه واصل الرجال المسلحون مهاجمة المدنيين العلويين في مدينة حمص وغرب حماة واللاذقية منذ مذبة آذار/مارس.

وسط هذه الحوادث يتزايد الضغط للمساءلة. بعض النخب السنية تبدو متعاطفة مع موقف الحكومة لكن العديد من الآخرين يفقدون الصبر للعدالة التي سعوا إليها لعقود. من جانبهم يرى بعض العلويين عملية المساءلة البطيئة لمجرمي حرب النظام كتهديد للأبرياء في مجتمعهم. كما قال علوي من الساحل للمؤلفين في نيسان/أبريل: "نحن نعتقد أن معظم الناس سيدعمون المحاكمات لأنها ستشجع عملية رسمية وتمنع ما حدث في 6 آذار/مارس".

هاتان نقطتا الضغط - المساءلة لمرتكبي مذبة آذار/مارس ولمجرمي نظام الأسد - تؤججان التوترات الطائفية على المستوى الوطني. العديد من العلويين ينظرون للحكومة الجديدة كشريك في جرائم القتل الطائفية بينما العديد من السنة يشبهون في أن العلويين لن يقبلوا أبداً بعملية مساءلة حقيقية.

الأساس لهذا التوتر هو الالتباس المستمر حول عملية العفو قضية "التسوية" غير المحلولة مشكلة بشكل خاص - العلويون الذين ما زالوا يحملون بطاقات الهوية المؤقتة الممنوحة في إطار تلك العملية يقلقون الآن من أنها "علامة موت" في أي نقطة تفتيش حكومية كما أوضح كاهن في السقيلية العلويون يأتون إليه بانتظام يسألون: "ما الذي يجعل الشخص مجرم حرب" اعترف الكاهن أنه لم يكن متأكداً من كيفية تحديد الحكومة لذلك

الإفراج في شباط/فبراير عن قائد الميليشيا سيء السمعة فادي صقر لم يفعل سوى إشعال هذه القضية حيث طالب النشطاء العلويون بمعرفة كيف يمكن الإفراج عن مجرم بارز كهذا بينما يُقتل ويُعتقل أعضاء النظام صغار الرتب منذ ذلك الحين تم دمج صقر في "لجنة السلام المدني" بعد 6 آذار/مارس إلى جانب المصطلح على النظام السابق خالد الأحمد والأيدولوجيين الثوريين حسان سوفان وأنس عيروط ترقية صقر توفر بعض الوضوح حول نهج الحكومة - وهو اتباع استراتيجية "دبلوماسية" لنزع سلاح وإثناء المتطرفين العلويين في الواقع هناك شائعات واسعة عن عفو شامل لجميع المجرمين باستثناء أخطر مجرمي الحرب يبقى أن نرى كيف سيتم استقبال هذا النهج من قبل ضحايا النظام وكيف قد يؤثر مثل هذا العفو على مستقبل العلاقات العلوية-السنية

بغض النظر عما تختاره الحكومة الحقيقة هي أنه لا يمكن محاسبة أحد حتى يتم إنشاء نظام عدالة فعال كلما تأخرت هذه المهمة العاجلة كلما انتشر العنف أكثر

التوصيات السياسية

أهم الخطوات لدمشق هي بدء المحاكمات بسرعة لمجرمي نظام الأسد ووضع سياسة عفو واضحة والتصرف بناءً على نتائج لجنة التحقيق في 6 آذار/مارس (<https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-sharaa-grants-three-month-extension-11-04-2025/>) من جانبها يجب على واشنطن:

- الحفاظ على التمويل للمنظمات غير الحكومية الدولية التي تمتلك الخبرة التقنية والاتصالات لدعم بناء القدرات داخل لجنة العدالة الانتقالية الجديدة استخدام الكنز الهائل من وثائق النظام المستردة من المراكز العسكرية والأمنية أمر بالغ الأهمية لكن هذه العملية تتطلب دعماً تقنياً وبشرياً واسعاً
- تعزيز الشراكات الأمريكية مع دمشق بشكل أوسع سبيني هذا رأس مال سياسي مع الحكومة الجديدة بحيث يمكن لواشنطن الضغط بشكل أكثر فعالية على السلطات لمحاسبة أنصارها على مذبحه 6 آذار/مارس وجرائم أخرى في الواقع الصفقات الاقتصادية التي تساهم في الاستقرار العام يمكن أن تكون جزءاً لا يتجزأ من جهود العدالة الانتقالية الأوسع
- مواصلة حث دمشق على تنفيذ الإصلاحات القضائية والأمنية الضرورية خبراء المواضيع في وزارة الخارجية يمكنهم تقديم المشورة التقنية والتدريب حول القضايا القضائية بينما يمكن إنشاء مجموعة عمل مع الحلفاء الإقليميين للمساعدة في معالجة الإصلاح الأمني

موصى به



ARTICLES & TESTIMONY

Badr Organization: Iran's Oldest Proxy in Iraq

June 2025

Michael Knights ,
Crispin Smith

(/policy-analysis/badr-organization-irans-oldest-proxy-iraq)



BRIEF ANALYSIS

Trump's First Steps on Syria Were Good, But Now He Must Keep China from Taking Advantage

//

◆

Grant Rumley ,

Aaron Y. Zelin

(/policy-analysis/trumps-first-steps-syria-were-good-now-he-must-keep-china-taking-advantage)



تحليل موجز

بين وعود الديمقراطية وإخفاقات النظام الانتخابي المتكررة في العراق

يونيو

◆

حيدر الموسوي

(ar/policy-analysis/byn-wwd-aldymqratyt-wakhfaqt-alnzam-alantkhaby-almtkrrt-fy-alraq/)

TOPICS

(ar/policy-analysis/aldymqratyt-walaslal/) الديمقراطية والإصلاح

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/swrya/) سوريا